

ضرورات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات السلعية في العراق *
((دراسة تحليلية))

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي الباحثة: هالة هاشم كاظم
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: 2013/10/13 تاريخ قبول النشر: 2013/12/15

المستخلص

أن العراق ما بعد 2003 عاد مرة أخرى الى امتلاك الفرصة المناسبة للنهوض الاقتصادي في ظل التوجهات الصحيحة للتعامل مع ما يمتلك من ثروات طبيعية وفي مقدمتها النفط الخام ويأتي هذا التوجه منسجماً مع ما يجري في الدول النامية من تغيير النظرة الى رؤوس الاموال الاجنبية الهادفة الى الاستثمارات بعدما كانت هذه الدول تنتظر الى خطورة تلك الاموال على السيادة الوطنية

The necessities of foreign direct investment in the commodity sectors in Iraq (analytical study)

Dr. prof. Abdel AL-Karim J. Shnjar & Hala Hashim Kadhim Abd

Abstract:

That Iraq after 2003 returned again to acquire the right opportunity for economic advancement under the guidance right to deal with the attributes of the natural resources , particularly crude oil, comes this trend consistent with what is happening in developing countries change the perception of foreign capital aimed at investments after these countries were to consider the seriousness of that money on national sovereignty .

المقدمة :

إن العراق ما بعد 2003 عاد مرة أخرى إلى امتلاك الفرصة المناسبة للنهوض الاقتصادي في ظل التوجهات الصحيحة للتعامل مع ما يملكه من ثروات طبيعية وفي مقدمتها النفط الخام ويأتي هذا التوجه منسجماً مع ما يجري في الدول النامية من تغيير النظرة إلى رؤوس الأموال الأجنبية الهادفة إلى الاستثمارات بعدما كانت هذه الدول تنتظر إلى خطورة تلك الأموال على السيادة الوطنية واعتزازها بالمفاهيم والاعتبارات السياسية التي كانت سائدة في حقبة الأفكار الاشتراكية خلال المدة (1955 – 1970)، ولكن في عصر عولمة الاقتصاد تغير كل شيء بدرجة (180°)، وغدت دول العالم المختلفة تشرع القوانين الاستثمارية وتقدم التسهيلات الكثيرة لجذب أي نوع من الاستثمارات الهادفة لبحث أو تطوير اقتصاداتها والعراق واحد من تلك الدول الساعية إلى ذلك باعتبارها في طليعة الدول النفطية الرئيسية في العالم، وهو أمام فرصة تاريخية تمثل منعطفاً تاريخياً في حياة أبناء شعبه المحروم من الاستفادة من ثرواته النفطية منذ اكتشافها تاريخياً بعد أن هدرت سواء من قبل الشركات الاحتكارية النفطية أم من النظام السياسي السابق الذي بدد عوائد هذه الثروة في الحروب والعقوبات الدولية .

وتأسيساً على ذلك على العراق العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة وأن لا يقتصر فقط على الاستثمارات الباحثة عن الثروات الطبيعية النفط والغاز وإنما تتعدى إلى الاستثمار في الثروة البشرية وكذلك أن تمتد إلى القطاعات السلعية الزراعية والصناعية .
مشكلة البحث :

إن العراق بلدٌ غنيٌ ويمتلك كل مقومات النجاح وفي مقدمتها الموارد البشرية ولكن ما يحتاجه في هذه المرحلة هي الخبرات الفنية والتواصل مع ما يحصل في مجالات التكنولوجيا المتقدمة بعد انقطاع طويل لأسباب معروفة ولكن هنالك العديد من المعوقات التي تقف أمام تطوير ونهوض الاقتصاد العراقي بعضها داخلية تعود إلى تداخل الرؤى السياسية المحلية حول

* بحث مستل عن رسالة الماجستير الموسومة (القدرات الاقتصادية الجديدة للعراق وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر)

الاستثمارات الأجنبية وطريقة استخدامها ومثال على ذلك ما حصل لاختلاف القوى السياسية الحاكمة حالياً حول قانون البنى التحتية.

هدف البحث :

إن موضوعاً يتصدى إلى قدرات العراق الاقتصادية لاشك لا يتركز إلى هدف واحد محدد بل مجموعة من الأهداف منها :

- 1- بيان مصادر التمويل المختلفة والمفاضلة بينها على أساس نتائجها .
 - 2- الوقوف على القدرات الاقتصادية الجديدة للعراق والتي ربما ستقف وراء خلق بيئة استثمارية ملائمة في المرحلة المقبلة .
 - 3- طرح تصورات عن الأدوار التي سوف يلعبها العراق إقليمياً وعالمياً للطاقة في العالم بعد جني ثمار جولات التراخيص النفطية .
- فرضية البحث :

تتحد إمكانية تطوير الاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة في ضوء نجاحه في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لرسم مكانة اقتصادية جديدة إقليمياً وعالمياً .

أولاً : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بأنه استثمار طويل الأجل كما بينته منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه امتلاك أصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذاً مباشراً في الملكية بنسبة (10%) أما الحد الأعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف⁽¹⁾ .

وهناك من يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إدارة مشروع أو شركة في البلد المستضيف من قبل المستثمر الأجنبي والذي يكون استثماراً طويل الأجل⁽²⁾ .

أما مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي (BEA) فيعرفه بأنه الدخول في علاقة طويلة الأجل مع البلد المضيف واكتساب الأصول الأجنبية وفرض سيطرتها وامتلاك (10%) أو أكثر من الأوراق المالية على المشاريع⁽³⁾ . أو إنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وعادة ما يكون الاستثمار طويل الأجل ويعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى⁽⁴⁾ .

وهنا مفهوم آخر يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تأسيس شركة جديدة أو فرع لشركة أجنبية عن طرق المستثمر الأجنبي⁽⁵⁾ .

ب- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية⁽⁶⁾، فضلاً عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية . وله آثار إيجابية عديدة منها إيجاد فرص جديدة للعمل وزيادة أو إيجاد الطاقة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات وتقليل التكاليف لتصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق.

ومن تجارب البلدان الناجحة في التصدير يتبين أهمية دور الاستثمار كمحرك أساس لنجاح عملية التصدير لذلك تعود أهمية الاستثمارات الأجنبية إلى أن هناك علاقة متبادلة بينها وبين التصدير فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة⁽⁷⁾ ، فضلاً عن الارتباط بالأسواق العالمية ، وإن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية والتي بدورها تعمل على جذب الاستثمارات الجديدة .

ج- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁸⁾ :

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية : غالباً ما تقوم بهذا الاستثمار الشركات المتعددة الجنسيات لغرض البحث عن المصادر الطبيعية كالبترول والغاز وغيرها من الصناعات الاستخراجية وخصوصاً في البلدان النامية الغنية بهذه المصادر ومن النتائج التي تترتب على هذا

النوع من الاستثمار إنه يرفع نسبة صادرات المواد الأولية كالبتترول مثلاً أو الغاز ليكون أحد مدخلات العملية الإنتاجية في الخارج ، وبالمقابل يرتفع استيراد الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة لهذه الاستثمارات ويقتصر هذا الاستثمار على الشركات متعددة الجنسيات والحكومات بشكل مشترك لأنه يمتاز بالكثافة الرأسمالية .

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق : ومن الأسباب الرئيسة وراء هذا النوع من الاستثمار هو القيود الكمركية على الواردات للبلد المستضيف ، لذلك نجد الشركات تلجأ إلى الاستثمار في هذه الأسواق لاعتبارات منها كبر هذه الأسواق وارتفاع مستويات الدخل فيها ، بالإضافة إلى الانخفاض في تكاليف الإنتاج والموقع الاستراتيجي لهذه الأسواق ومن نتائج هذا الاستثمار إنه يعمل على زيادة معدلات النمو في الاقتصاد ورفع التكوين الرأسمالي للاقتصاد كما يؤثر في التجارة الخارجية عن طريق رفع مستويات التصدير والاستيراد .

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءات : يتحرك هذا النوع من الاستثمار بناءً على توفر الأيدي العاملة الرخيصة والماهرة التي تعمل على إضافة قيمة إضافية إلى الشركة وأرباحها ، ويتخذ هذا الاستثمار أشكالاً متعددة منها أن تقوم الشركات بتحويل جزء من عملياتها ذات كثافة الأيدي العاملة إلى أسواق البلدان المستضيفة أو بتحويل جزء من عملياتها الإنتاجية إلى البلدان المضيفة من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع تكلفة الأيدي العاملة في البلد الأم .

4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية : ويتركز هذا النوع من الاستثمار غالباً على الأبحاث والتطوير .

ثانياً – خلق المنافسة الإقليمية

إن موقع العراق يشكل بالنسبة إلى الشرق الأوسط أهمية بالغة في حسابات المجال الحيوي لتلك المنطقة المهمة في العالم الحديث باعتبارها وسط بحار العالم المركزية (المتوسط والأحمر والخليج وقزوين)، كما أن امتلاك العراق ثاني احتياطي من النفط الخام في العالم بعد السعودية تجعله أحد الدول الكبرى في العالم . وفي ضوء الثروة النفطية الهائلة والاحتياطي الضخم والموقع الجغرافي يستطيع العراق أن يتحكم وأن يؤثر تأثيراً فاعلاً على السياسة النفطية في العالم والتي تشرف عليها منظمة الأقطار المصدر للنفط (أوبك) ومنظمة الأقطار العربية المصدر للبتترول (أوابك)، من خلال إيجاد سياسة اقتصادية واعية تستطيع أن تخلق نموذجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الصالحة ومن ثم تحقيق مجموعة من الأهداف لا تستطيع أي دولة أخرى تحقيقه، كما أنه قادر أن يقيم أنواعاً معينة من الصناعات التي ستجد لها أسواقاً واسعة في دول العالم⁽⁹⁾ .

فإلى جانب وفرة الثروة النفطية والموقع الجغرافي الجيد، فإن العراق يمتلك طاقات بشرية هائلة ويمتاز بوجود أصحاب الاختصاص والفنيين ذو الخبرات وكفاءات عالية، كل هذه العوامل من الممكن أن تجعل العراق من البلدان الصناعية، ولكن الحروب والحصار أدت إلى إهمال الصناعة وعدم الاهتمام بها، وبالتالي تراجع الصناعة العراقية وعدم مواكبتها للتطورات التي شهدتها البلدان المجاورة، ولولا الظروف التي مر بها العراق لكان له مكانة ومقدرة في المحيط الإقليمي . وبعد الرفع الجزئي من الفصل السابع بموجب قرار مجلس الأمن ذي الرقم (2017) قد يشهد العراق نهضة عمرانية في كافة المجالات، استناداً إلى تلك الإمكانيات الاقتصادية والبشرية على حد سواء .

ويقصد بخلق المنافسة بأنها أي شيء يميز البلد أو منتجاته بشكل إيجابي عن منافسيه في أنظار زبائنه، أو المستخدمين النهائيين لمنتجاته . وإن حصول البلد على ميزة تنافسية ستحقق له مجموعة من المزايا أهمها الحصول على حصة سوقية أكبر ومنها زيادة في حجم أرباحه، وإن الميزة التنافسية هي مجال يتمتع به البلد بقدر أعلى من منافسيه في استغلال الفرص الخارجية والحد من أثر التهديدات، وهي تنبع من قدرة البلد على استغلال موارده المالية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على تخفيض التكاليف أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار والتطوير المستمر⁽¹⁰⁾ .

وجميع دول العالم تعمل على تحقيق المنافسة، اليوم هو عصر المنافسة لا توجد صناعات حكراً على بلد دون آخر، فالاستثمارات الأجنبية وتحريرها أي ايجاد القوانين التي تسهل دخولها إلى بلدان العالم، أوجدت صناعات متطورة كانت البلدان المضيفة لا تملكها، ولكنها اليوم هي رائدة في هذه الصناعات مثل بلدان كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ، اليوم العالم يؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية، والتدليل على ذلك تقوم بلدان العالم المختلفة المتقدمة والنامية على حداً سواء بإصدار وتحرير القوانين التي تشجع على المنافسة وجذب الاستثمارية الأجنبية المباشرة ويشير الجدول رقم (1) إلى التوجه القوي لبلدان العالم بهذه الخصوص .

فالبلدان النامية تسعى إلى جعل قوانينها ولوائحها وبيئتها الاستثمارية مواتية للاستثمار، وعلى هذا الصعيد قام أكثر من (20) بلداً بتخفيض ضرائب الإيرادات الشركات في محاولة من هذه البلدان لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، في سبيل جذبها وبالتالي خلق صناعة ومنافسة لها .

الجدول (1) التغيرات الوطنية في لوائح وقوانين البلدان النامية في مجال الاستثمار الاجنبي لسنوات مختلفة

البنء	1991	1995	1999	2002	2004
عدد البلدان التي أخذت بتغييرات في نظمها المتعلقة بالاستثمار	3	64	63	70	102
عدد التغيرات في اللوائح منها :	82	112	140	248	271
تغيرات أكثر مواتاة ^(أ) للاستثمار الأجنبي المباشر ^(ب)	80	106	131	236	235
تغيرات أقل مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر ^(ب)	2	6	9	12	36

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2005، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، نيويورك، جنيف، ص15 .

(أ) تشمل التغييرات التحريرية أو التغييرات الهادفة إلى تعزيز عمل السوق، فضلاً عن زيادة الحوافز .

(ب) تشمل التغييرات الهادفة إلى زيادة الرقابة فضلاً عن خفض الحوافز .

(*) يعني أكثر استعداداً وتحرير رؤوس الأموال الأجنبية من حيث حمايتها من القوانين المحلية أو محاولة التأميم أو المصادرة وحرية تحويل رأس المال والأرباح عند رغبة الشركة تصفية أعمالها في البلدان المضيفة .

ثالثاً - العراق قائداً إنتاجياً وسعرياً للنفط الخام في العالم

كما هو معروف تم اكتشاف النفط في العراق تجارياً عام 1927 في حقول كركوك وجرى الإنتاج فيه لغرض الاستهلاك المحلي، لكن نظراً إلى أن هذه الحقول كانت بعيدة عن مرافئ التصدير فإن الإنتاج لم يبدأ فيها بكميات كبيرة إلا في عام 1934⁽¹¹⁾، إلا أن الإنتاج بدأ بتزايد منذ الستينيات وبدأ يأخذ مساراً تصاعدياً، بعد قيام العراق بإنشاء شبكة من خطوط الأنابيب لتصدير النفط الخام إلى العالم عن طريق الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وهذه الخطوط هي⁽¹²⁾ :

- 1- الخط العراقي - التركي : الذي يربط العراق بميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، ويتكون من أنبوب رئيس بطاقة (1.1) مليون ب/ي وأنبوب مواز بطاقة (480) ألف ب/ي .
- 2- الخط العراقي - السوري - اللبناني : الذي يربط حديثة بميناء بانياس (في سوريا) وميناء طرابلس (في لبنان) وطاقته التصميمية (700) ألف ب/ي .
- 3- الخط العراقي - السعودي : وهو بطاقة (1.65) مليون ب/ي (توقف عن العمل في عام 1990 بسبب حرب الخليج الثانية) .

1- سمات النفط العراقي :

يتسم النفط العراقي بسمات عديدة تجعله يتميز عن النفوط العالمية ومن هذه السمات هي⁽¹³⁾ .

أ- الاحتياطات الضخمة : يحتوي العراق على (115) مليار برميل من النفط الاحتياطي المؤكد عام 2006 وهو يمثل (10%) من الاحتياطي النفطي العالمي المقدر بـ (1160.8) مليار برميل،

ويحتوي العراق على أضعاف هذه الكمية المؤكدة إذ لم يجري تقويم للحقول النفطية العراقية منذ أن تم تأمين الصناعة النفطية عام 1927 . والعراق وبحسب تقديرات شركة British Petroleum البريطانية يمثل ثاني أكبر بلد من حيث الاحتياطي في منطقة الشرق الأوسط، وتقترب قيمة الاحتياطيات الحالية فقط نحو (1.100.000) مليون برميل⁽¹⁴⁾ .

ولدى العراق أكثر من (526) بئراً نفطياً لم يستغل منها سوى (125) بئراً فقط قبل البدء بجولات التراخيص النفطية، لذا فقد يصبح العراق المجهز الرئيس للاحتياطيات العالمية من النفط خلال العقود المقبلة .

ب- التكلفة الإنتاجية المنخفضة : تعد تكاليف استخراج النفط العراقي الأدنى على مستوى العالم، ويعود سبب ذلك إلى وقوع حقول النفط على اليابسة وقربها من سطح الأرض، كما أن أكثر من ثلث الاحتياطيات الحالية تبعد عن السطح بمقدار (600) متر فقط، فضلاً عن تعدد منافذه التصديرية على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط .

ج- ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية : يعد العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي من المعايير والمؤشرات المهمة من الناحية الاقتصادية والسياسية، فمن جهة إنها تؤمن مصدراً للنقد الأجنبي لأطول مدة ممكنة للبلدان التي تمتلك أطول مدة لنضوب النفط فيها، ومن جهة أخرى إنها توفر الأمان والاستقرار السياسي في ظل الإمكانيات المتناقضة للاحتياطيات النفط العالمي خاصة في ظل تزايد إنتاج النفط الخام ومن ثم الاستهلاك .

ويشير الجدول رقم (2) العمر الافتراضي للنفط العراقي بالمقارنة مع نفط البلدان الأخرى والتي تضم مجموعة من البلدان المنتجة الرئيسية للنفط، إضافة إلى بلدان أخرى متقدمة، ويلاحظ أن العمر النفطي للعراق يتصدر بلدان العالم بلا منازع، ويقدر بحسب بريتش بترليوم بعمر (129) عاماً وهذه المعلومات من مصادر دولية موثقة .

الجدول (2) العمر الافتراضي للنفط العراقي بالمقارنة مع نفط البلدان الأخرى (للسنة)

العمر	البلد	العمر	البلد
16.01	رومانيا	128.98	العراق
15.34	ترينيداد وتوباغو	127.70	الكويت
15.13	غيرها من آسيا والمحيط الهادئ	114.81	الإمارات العربية المتحدة
14.77	عمان	85.13	السعودية
14.34	برازافيل	67.25	إيران
14.18	الأكوادور	67.02	أذربيجان
14.17	تايلند	63.58	فانزويلا
13.77	أوزبكستان	55.57	قطر
12.56	استراليا	41.21	جنوب ووسط أمريكا اللاتينية
12.47	تركمانستان	30.41	نيجيريا
11.81	الدنمارك	27.71	كازاخستان
11.40	ماليزيا	24.69	كامرون
10.99	سوريا	24.42	إيطاليا
10.72	مصر	23.08	يمن
10.52	الولايات المتحدة الأمريكية	21.52	المغرب
10.21	اندونيسيا	21.05	بروناي
9.85	الأرجنتين	19.97	الغابون
8.02	النرويج	19.44	أنغولا
6.44	كولمبيا	19.25	الاتحاد الروسي
6.20	كندا	18.25	الجزائر
5.94	المملكة المتحدة	18.09	البرازيل
5.85	فيتنام	16.05	غيرها من الاتحاد السوفيتي السابق

Source: Krysstal: USA: Why Iraq The Real Reasons, at [http://www.krysstal.com\(2/2/2009\)](http://www.krysstal.com(2/2/2009))

2- الإنتاج النفطي في العراق :

لم يستقر إنتاج النفط في العراق عند مستوى معين بل شهد انخفاضاً كبيراً لاسيما في التسعينيات من القرن الماضي، بسبب الحصار الذي فرض على العراق، وإن الحصار الاقتصادي يشكل عاملاً استثنائياً إذ يتأثر إنتاج النفط في كافة بلدان العالم بعوامل أخرى، مثل اكتشاف حقول نفط جديدة وإمكانية استخراج أكبر كمية من النفط، ويبين الجدول رقم (3) يبين الإنتاج النفطي العراقي والعالمي لسنوات مختلفة .

الجدول (3) الإنتاج النفطي العراقي والعالمي لسنوات مختلفة			
البيان	الإنتاج النفطي في العراق (1)	إنتاج النفط في العالم (2)	نسبة إنتاج العراق إلى العالم (2 : 1) (ألف ب/ي)
1990	2112.6	59106.70	3.57
1995	736.9	60443.50	1.22
2000	2810.0	65856.90	4.27
2005	1853.2	71640.50	2.59
2010	2358.1	69744.90	3.38

تم إعداده بالاستناد إلى :

- جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الدراسات .

- OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna , Austria 2007 , P. 24 .

- OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna , Austria 2011 , p. 22 .

من الجدول نلاحظ أن إنتاج العراق عام 1990 بلغ (2112.6) ألف ب/ي ، في حين انخفض الإنتاج إلى (736.9) ألف ب/ي عام 1995 بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، ولكن عام 2000 ارتفع الإنتاج النفطي العراقي إلى (2810.0) ألف ب/ي واستمر بالارتفاع إلا أنه عاد وانخفض من جديد في عام 2005 إذ بلغ الإنتاج النفطي العراقي نحو (1853.2) ألف ب/ي بسبب عمليات التخريب التي تعرضت لها أنابيب نقل النفط الخام، ثم عاد وارتفع إلى (2358.1) ألف ب/ي عام 2010، ومهما زاد الإنتاج النفطي العراقي فإن استغلال الاحتياطي لم يتم بعد .

3- دور العراق في تأسيس منظمة أوبك :

تأسست منظمة أوبك عام 1960 في بغداد، وتضم حالياً اثنا عشر عضواً تعتمد على صادراتها النفطية اعتماداً كبيراً لتحقيق مدخولها وهذه الأعضاء هي (العراق، والكويت، وليبيا، وإيران، وقطر، والسعودية، والإمارات، ونيجيريا، والجزائر، وفنزويلا، واکوادور، وانغولا)، وبلغ إنتاجها نحو (30.451) مليون ب/ي وهو ما يمثل نسبة (30%) من الإنتاج العالمي من النفط الخام . ويشير الجدول رقم(4) إلى إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة ومنهم العراق .

الجدول (4) إنتاج دول أعضاء أوبك من ضمنهم العراق لعام 2013 (مليون برميل يوميا)

البلد	الحصة	الإنتاج	القدرة
السعودية	20.099	8.800	12.500
الجزائر	894	1.360	1.430
اکوادور	520	500	55
إيران	4.110	3.700	3.750
العراق	-	1.481	-
الكويت	2.247	2.500	2.600
ليبيا	1.500	1.650	1.700
نيجيريا	2.306	2.250	2.250
قطر	726	810	850
انغولا	1.900	1.700	1.700
الإمارات	2.444	2.500	2.600
فنزويلا	3.225	2.340	2.450
المجموع	31.422	30.451	32.230

Source : [http://ar.wikipedia.org\(2013/8/1\)](http://ar.wikipedia.org(2013/8/1))

ولقد لعب العراق دوراً إيجابياً في ترسيخ قوة أوبك على الساحة الدولية باعتبارها منظمة تضم مجموعة من البلدان النامية التي تسعى لبناء إقتصادياتها وتحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية بعد معاناة من الاستثمار الأجنبي المباشر . وكما هو معروف أن العراق تعرض إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية عطلت الدور المطلوب منه كبلد ساهم في التأسيس لهذه المنظمة التي لعبت دوراً كبيراً في إحداث التوازن الدولي مع مجموعة البلدان المتقدمة الصناعية المستهلكة الرئيسية للنفط، وفي ظل الظروف الجديدة للعراق ما بعد عام 2003 وما تقوم الحكومات العراقية المتعاقبة من الاهتمام بالصناعة النفطية ومحاولة العودة بالعراق إلى الوضع الطبيعي الذي لا بد أن يتبوأه في المنظمة في ظل العديد من المعطيات منها الاحتياطي النفطي العراقي الكبير، كما أن زيادة قدراته الإنتاجية التي تتناسب مع إمكانياته النفطية سيكون لها التأثير الكبير في أوبك.

إن رفع إنتاج العراق إلى مستويات عالية يتطلب من العراق تعديل حصته في منظمة الأوبك (خاصة في ظل حاجة العراق إلى الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الوحيد لتنمية اقتصاده المتضرر)⁽¹⁵⁾، استناداً إلى معيار الاحتياطي النفطي الذي يعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد حصة العضو في أوبك، ومن ثم فإن زيادة الاحتياطيات النفطية العراقية تؤدي إلى زيادة حصته في منظمة أوبك، كما يوجد معياران أساسان يمكن أن يؤخذ بنظر الاعتبار لزيادة حصة العراق الأول : معيار مساهمة الإيراد النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إذ يعكس هذا المعيار مدى اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية، فالبلد الذي يزيد اعتماده على الإيرادات النفطية تكون له حصة أكبر في الإنتاج، والعراق تشكل الإيرادات النفطية فيه أكثر من (93%) من إجمالي الإيرادات بسبب المشكلات التي عانى منها الاقتصاد العراقي، والمعيار الآخر هو الموقف المالي الخارجي للبلد فكما كان البلد يعاني من زيادة في حجم الديون القصيرة والطويلة الأجل مقارنة ببقية الأعضاء سيجعل الحصة الإنتاجية المقررة له أكبر من بقية الأعضاء، والعراق يعاني من كبر حجم الديون الأمر الذي يحتم على دول أوبك زيادة حصته في الإنتاج بهدف الإيفاء بالتزاماته المالية أمام البلدان الدائنة⁽¹⁶⁾.

إن رفع إنتاجية العراق من النفط الخام خلق نوعاً من الخوف لدى بعض البلدان من تزايد نفوذ العراق في منظمة الأوبك، وذلك بسبب تزايد الاحتياطات من النفط والتي توصل العراق إلى المرتبة الأولى في الصف العالمي وخاصة في المنطقة وفي مقدمة تلك البلدان السعودية وإيران، كما أن دور العراق ومكانته داخل منظمة الأوبك يتعاظم تدريجياً بسبب تصاعد معدلات إنتاج النفط الذي ازداد مؤخراً بمعدل (25%) وهذا ما جعل العراق يتقدم على عدة بلدان نفطية من حيث تسلسلها في قائمة حجم الاحتياطيات النفطية⁽¹⁷⁾. كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (5).

الجدول (5) الاحتياطي النفطي لدول أوبك ومن ضمنها العراق (مليار برميل)

البلد	البيان	حجم الاحتياطي	النسبة المئوية
السعودية		264.52	26.5
الجزائر		12.20	1.2
اكوادور		7.21	0.7
إيران		151.17	15.1
العراق		143.10	14.3
الكويت		101.50	10.1
ليبيا		47.10	4.7
نيجيريا		37.20	3.7
انغولا		9.50	0.9
قطر		25.38	2.5
الإمارات		97.80	9.8
فنزويلا		99.40	9.9
المجموع		996.07	100%
العالم		1.237.84	
نسبة أوبك إلى العالم		805.230396	

تم إعداده بالاستناد إلى :

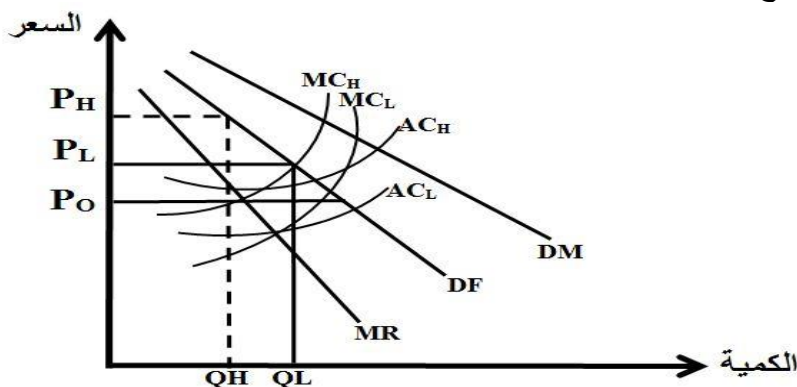
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 373.

بالإضافة إلى ذلك فإن العراق يعتبر أحد الممولين للسوق النفطية العالمية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب شرق آسيا، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط العراقي بشكل كبير، ففي ظل المشاكل التي تواجه الصناعة النفطية الأمريكية في مجال الإنتاج انخفضت احتياطاتها من (21.3) مليار برميل إلى (19.1) مليار برميل خلال المدة (2005 – 2010)، وفي كندا انخفضت من (5.2) إلى (4.9) مليار برميل مما يجعل من النفط العراقي خياراً مهماً في توفير الطاقة إلى الولايات المتحدة⁽¹⁸⁾، وهو ما يمثل فرصة للعراق لتعزيز حصته في السوق الأمريكية، أما الاتحاد الأوروبي فيعد من أهم المناطق المستهلكة للنفط، ويعتبر خام كركوك المفضل له خصوصاً إن الخام العراقي هو الأرخص سعراً والأقدر على المنافسة.

4- القيادة السعرية الإنتاجية للعراق في سوق النفط العالمية :

القيادة السعرية تعني أن الشركات أو مشاريع احتكار القلة تتبع قيادة مشروع أو شركة واحدة معينة، فإذا كانت السلع متجانسة وبدائل تامة فإن الأسعار تكون متساوية أو متقاربة ومتناسقة بين المنتجين، والقائد السعري في الصناعة هو الذي يقود التغير في الأسعار ويكون بمثابة بارومتر الصناعة، وقد لا يكون القائد السعري بالضرورة أقل المنتجين كلفة أو باعتباره المنتج الأكبر وإنما قد تكون عوامل أخرى غير هذه أو معها مجتمعة تحدد القائد السعري في الصناعة⁽¹⁹⁾.

وإن القيادة السعرية بواسطة المنشأة الأقل تكلفة تتحقق عندما يكون لدى منشأة واحدة مزايا نسبية من حيث التكاليف، فإن السعر الذي يعظم الأرباح فيها يعد أقل من السعر الذي يعظم الأرباح في المنشآت الأخرى. ففي حالة المنشأتين يقسم الطلب الكلي بالتساوي بين المنشأتين بحيث يكون لكل منشأة الطلب (D_F) والإيرادي الحدي (MR)، وعندما تتعادل التكاليف الحدية والإيرادات الحدية فإن المنشأة الأقل تكلفة (الممثلة بـ AC_L و MC_L) سوف تحدد السعر عند (P_L)، أما المنشأة ذات التكاليف الأعلى (AC_H و MC_H) فإنها تعظم أرباحها بالسعر (P_H)، ولكنها يجب أن تقبل السعر المنخفض حتى تظل في الصناعة وإذا رغبت المنشأة الأقل تكلفة فإنها تستطيع أن تحدد أسعارها عند (P_O)، وهو السعر الذي يبعد المنشأة الأخرى خارج الصناعة⁽²⁰⁾، والشكل رقم (1) يوضح هذا الوضع.



الشكل رقم (1) القيادة السعرية بواسطة المنشآت ذات التكاليف الأقل

المصدر: جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي (المفاهيم والتطبيقات)، ترجمة د. كامل سلمان العاني، دار المريخ للنشر، 1987، ص 396.

وفي ضوء إمكانات العراق في الإنتاج والسمات التي يتميز بها نفطه تجعله القائد السعري للإنتاج، كما يستطيع مضاعفة إنتاجيته خلال فترة قصيرة خصوصاً إنه قادم بالاستثمار بقوة في القطاع النفطي من خلال العقود التي تعرف بـ (عقود التراخيص النفطية) والتي سبق وأن تحدثنا عنها في المبحث الأول من هذا الفصل، لذلك في هذا المدى يمكن أن يتصدر مجموعة الدول النفطية الرئيسية، لذلك في المدى القريب يمكن أن يتصدر مجموعة الدول المصدر للنفط، وبالتالي فإن العراق سيصبح قائداً إنتاجياً وسعرياً للنفط الخام في العالم، في ضوء إمكانات العراق النفطية

التي تم ذكرها من امتلاكها الاحتياطات الضخمة والعمر الافتراضي الطويل وغزارة الإنتاج وقلة تكاليف استخراج البرميل الواحد . وحتماً سيكون امتلاكه المنحنيات (AC_L, MC_L) .
 رابعاً – إمكانات الاستثمارات الأجنبية في قطاع الزراعة والصناعة
 1- الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الزراعة :

ما يحصل الآن من استثمارات أجنبية مباشرة يبدو أنها تنحصر فقط في قطاع الثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط الخام ومن ثم الغاز، ولاشك أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يمثل بالنسبة للعراق المورد الأساس لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولكن تبقى حقيقة مهمة أن العراق بلدًا زراعي قبل اكتشاف النفط وأثبتت الأعوام ما بعد عام 2003 أهمية الغذاء بعد التحسن النسبي في معدل دخل الفرد على الرغم من التحفظات على التحسن والتفاوت في الحصول على الخدمات والوظائف، لكن العراق في ظل الاعتماد المتزايد على سد النقص من المنتجات الغذائية من خلال الاستيراد أثبت خطورة موقفه الغذائي، كذلك إن الزراعة هي التي تخلق قطاع الصناعة وتدعمه بالمستلزمات الأولية سواء كانت نباتية أو حيوانية، من هنا يمثل قطاع الزراعة أهمية قصوى في توفير السلع الصناعية التي تعوض الاستيراد العشوائي والأنواع الرديئة منها في العراق إضافة إلى ما يمثله من امتصاص للمخرجات العلمية من الجامعات والمعاهد العراقية .

ويتمتع القطاع الزراعي العراقي بمقومات كبيرة تمثل عناصر قوة للنشاط الاستثماري الزراعي، فبالنسبة للمقومات الطبيعية فالعراق يمتاز بوفرة الأراضي الزراعية فضلاً عن ذلك تتنوع فيه الأراضي الزراعية، إذ توجد الأراضي الطينية والرملية والمزيجية وكل نوع من هذه الأتربة يكون ملائم لأصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية، كما يمتاز العراق بوفرة الموارد المائية وهي مياه دجلة والفرات وروافدهما وعلى الرغم من أن المياه مهددة بالانخفاض بسبب قيام تركيا بإنشاء سدود على نهري دجلة والفرات إلا أن كمية المياه لا تزال كافية خصوصاً إذ استخدمت بشكل جيد وذلك باستخدام طرق الري الحديثة، بالإضافة إلى ذلك فإن العراق يمتلك كتلة بشرية كبيرة تتزايد بصورة مستمرة وتعد الأيدي العاملة من العناصر المهمة في العملية الزراعية، وبالتالي فإن القطاع الزراعي العراقي ينطوي على إمكانيات واسعة تجعله من القطاعات القادرة في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني، وتتلخص هذه الإمكانيات بما يأتي⁽²¹⁾.

- 1- وجود حوالي (45) مليون دونم من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة المروية والديمية منها (23) مليون دونم متاح لها الإرواء و(13) مليون دونم من الأراضي المتاحة للإرواء مروية فعلاً مما يعطي امكانية للاستغلال الواسع للإنتاج النباتي وبتركيبة محصولية متنوعة تساهم بشكل كبير في تأمين الأمن الغذائي للبلد .
- 2- وجود قطعان كثيرة ومتنوعة الأصناف من الحيوانات وخاصة الاغنام والماعز والأبقار والجاموس والتي هي مصدر أساس للبروتين الحيواني إضافة إلى وجود إمكانيات لتطوير تربية الأسماك والدواجن .
- 3- تنوع الظروف البيئية والطبيعية في العراق من غابات في المناطق الجبلية ومناطق متموجة وبوادي وهضبة صحراوية واسعة جداً وأهوار مما يسمح بتنوع كل من الإنتاج النباتي والحيواني واستغلال هذه البيئات لتطوير تركيبات محصولية وإنتاجية تنافسية .
- 4- وجود طاقات جيدة من الموارد المائية من نهري دجلة والفرات وروافدهما ووقوع المناطق الشمالية في العراق ضمن مستويات مطرية تتراوح بين (400 – 1000) ملم / سنة ومناطق أخرى ضمن مستويات (150 – 450) ملم / سنة، يمكن تأمين حاجتها الإضافية من الري التكميلي ومع الظروف المائية في العراق حالياً فلا تزال حصة الفرد من المياه أعلى من معدل الفقر المائي .
- 5- وجود موارد بشرية كبيرة لمزاولة النشاط الزراعي تصل إلى حوالي (30%) من سكان العراق غير مستغلة بشكل كفاء مع حاجتها إلى التطوير والتأهيل لممارسة نشاط زراعي متطور ومستدام مع وجود طاقات علمية زراعية كفاءة .

- 6- وجود سياسات وبرامج داعمة لمدخلات ومخرجات التجربة الزراعية وإن اتصفت بعدم الاستقرار والتواصل وتغيير بتوجيهاتها باختلاف الأنظمة السياسية المتعاقبة.
- 7- وجود مرتكزات أساسية لمساهمة وتعزيز دور النشاط الخاص في كل من الإنتاج النباتي والحيواني .
- 8- وجود مرتكزات أساسية للتشريعات والتنظيمات المؤسسية للقطاع والتي تحتاج إلى تطوير وتحديث لمواكبة نهضة زراعية شاملة يكون للقطاع الخاص دور قيادي فيها .
- وعلى الرغم مما يتمتع به العراق من إمكانيات في القطاع الزراعي فإنه يواجه مشكلات وتحديات يمكن توضيحها كما يأتي⁽²²⁾ :
- أ- تدني إنتاجية الأرض : وتسببها عوامل كثيرة متداخلة وغالباً ما تكون مشتركة ومن أهمها (تملح وتغدق الترب، والتصحر، وقدم المكننة الزراعية، وقلة الأسمدة الكيميائية كماً ونوعاً) .
- ب- شحة مياه الزراعة : يواجه القطاع الزراعي في العراق شحة حقيقية ومتفاقمة في موارده المائية، وذلك بسبب قلة الإيرادات المائية من دول الجوار وتوقف قسم منها، إذ إن أغلبها تأتي من خارج حدودنا الإقليمية ومن أهم مشاكل المياه (انحسار كمياتها، وتلوثها) .
- ج- تدني إنتاجية العمل ورأس المال : ومسبباتها عوامل كثيرة من أهمها (البطالة، وضعف مهارة العاملين، وضعف رأس المال، وضعف الإدارة، وضعف تكوين رأس المال المزرعي) .
- د- التدهور الكمي والنوعي للثروة الزراعية : فقد شهد القطاع الزراعي تدهوراً واضحاً في أعداد الحيوانات، وصناعة الدواجن، وتقلص الثروة السمكية، وانخفاض أعداد أشجار النخيل والفواكه، وتقلص المساحات الطبيعية) .
- هـ- التشريعات الزراعية : على الرغم من قدم التشريعات الزراعية إلا أنها بقيت تعاني من عدم مواكبتها للتطورات العلمية وتشمل التشريعات كل من (القوانين، والأنظمة، وتعليمات الإدارة المزرعية) .
- و- الإدارة المزرعية : وهي تضم كل ما يتعلق بـ(سياسية الإقراض، والتأمين الزراعي، والهيكل والتخطيط، والتقنيات الإدارية) .
- ز- البحث العلمي والإرشاد الزراعي : يعاني القطاع الزراعي من ضعف واضح في استخدام البحث العلمي والإرشاد الزراعي وكل ما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات الخاصة بهذا القطاع .
- بالإضافة إلى هذه المشكلات فإن العراق يواجه عدة مشكلات أخرى مثل شحة المياه والتصحر وتدهور المراعي الطبيعية والنمو السكاني الرهيب والجفاف والقحط، ولكن أثرت هذه المشكلات هي مشكلة الأمن الغذائي ويقصد به ((عدم قدرة بلد من البلدان على إنتاج حاجة سكانه من الغذاء محلياً وتزايد اعتماده على الخارج بشكل مطرد، ويترتب عن قصور الإنتاج المحلي واستمرار عجزه عن سد حاجيات الاستهلاك المحلي))⁽²³⁾ . ويعد انتشار الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي ظاهرتان تهددان مستقبل العراق تهديداً جدياً وإن لم يكونا التهديد الوحيد، ففي عام 2003 فإن عدد السكان المصنفين تحت خط الفقر (12) مليون نسمة من أصل (26) مليون نسمة وهو مجموع سكان البلاد، منهم مليون مواطن على الأقل في أشد حالات الفقر فتكاً ولا يحصلون إلا على وجبة واحدة في اليوم، أما الباقون فإن البطاقة التمويلية هي مصدرهم الوحيد في الحصول على الغذاء، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية والتقارير التي تشير إلى أن هذا العدد انخفض إلى (7) ملايين عام 2007 وإن نسبة الأمن الغذائي للمواطنين في البلاد قد ارتفع بنسبة (75%) عما سجل في العام 2005 إلا أن ذلك مشكوك به وغير مطابق لواقع حال الشعب العراقي، وبحسب إحصائيات منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فإن الهكتار الواحد من الأرض الزراعية يكفي لتزويد (14) شخص بما يحتاجونه من الغذاء على مدار السنة، أي تستطيع العائلة المكونة من (7) أشخاص أن تعيش حياة كريمة على دونمين من الأراضي الزراعية، وإذا احتسبنا هذه

الإحصائية على ظروف العراق على اعتبار أن مساحة الأراضي الخصبة القابلة للزراعة فيه تبلغ (22) مليون دونم، أي أن الإنتاج الزراعي في العراق يكفي لتغذية (77) مليون مواطن أما إذا احتسبنا مساحة الأرض المزروعة فعلياً وبالباقي نحو (13) مليون دونم فيمكن لنحو (45) مليون مواطن عراقي الحصول على غذائهم دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج⁽²⁴⁾.

وبالتالي فإن كل هذه المشكلات أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي واعتماده على الاستيراد من مختلف البلدان، مما سبب ذلك بتخلف القطاع الزراعي وعدم مواكبته للتطور والنمو الذي يحصل الآن، ولحل المشكلة الغذائية في العراق يستوجب إيجاد الظروف الملائمة لزيادة إنتاج المواد الغذائية ومنها جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الزراعي، لذا يستوجب إعادة النظر في الملكية الزراعية التي تتسم بتخلف نمط الإدارة، وكذلك استخدام التقنيات العلمية والمعرفية والتكنولوجية في المجال الزراعي عن طريق المؤسسات العلمية الأكاديمية في العالم.

ونسوق الجدول رقم(6) الذي يمثل مؤشرات الأمن الغذائي للعراق والتي يمكن أن تعطي إشارات واضحة عن حقيقة المخاطر التي تحدد بالمواطن العراقي .

الجدول (6) مؤشرات الأمن الغذائي للعراق لعام 2008

ت	المؤشر	النسبة المئوية
1	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	5 - 10%
2	مؤشر أسعار المستهلك للسلع الغذائية	300%
3	الأهمية النسبية للتجارة الزراعية في إجمالي الواردات	أكثر من 10%
4	نصيب المواطن العراقي من الواردات الزراعية	5 - 100 دولار
5	الواردات الغذائية لكل مواطن إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.1%

تم إعداده بالاستناد إلى:

د. عبد الكريم جابر شنجار، أسباب الأزمة الغذائية العالمية ودورها في تعميق العجز في التجارة الزراعية العربية، مدخلات الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، (7 - 8) ديسمبر، 2011، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2012، ص 29 - 50.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ من (5 - 10%) وهي نسبة منخفضة، وإن انخفاض هذه النسبة لا يعود إلى قلة عدد الزراعيين في العراق وإنما إلى انخفاض إنتاجية المزارع العراقي عند المقارنة مع إنتاجية المزارع في البلدان الأخرى، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تفوق الاستهلاك فيها إلى الإنتاج، أما مؤشر أسعار المستهلك العراقي للسلع الغذائية يبلغ نحو (300%) وهو ما يعكس ارتفاع عدد السكان في العراق والذي يبلغ حالياً نحو (34) مليون نسمة وما يعكس حتماً ارتفاعاً مستمراً في مؤشر أسعار المستهلك العراقي من السلع الغذائية .

وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث المتضمن الأهمية النسبية للتجارة الزراعية في إجمالي الواردات نلاحظ أنها تبلغ أكثر من (10%)، وهذا يدل على أن العراق مستورداً صافياً للمواد الغذائية والذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات الزراعية مقارنة بالواردات، وهو ما ينعكس على دخل المزارع العراقي الأمر الذي يدفعه إلى الهجرة من الريف إلى المدينة حينما يشعر بالتهديد في مصادر دخله التي بالكاد تلبي حاجاته الأساسية . أما مؤشر نصيب المواطن العراقي من الواردات الزراعية نلاحظ تبلغ ما بين (50 - 100) دولار سنوياً، فالعراق يسجل عجزاً غذائياً بالنسبة لنصيب الفرد الواحد، وإن قدرة المواطن العراقي على تلبية فاتورة الاستيراد تمثل استنزافاً لدخله الشخصي في شراء الغذاء لسد النقص في الإنتاج المحلي، ويلاحظ من الجدول أيضاً أن نسبة نصيب المواطن العراقي في الواردات الغذائية لكل مواطن من الناتج المحلي الإجمالي للعراق تبلغ (2.1%) .

ونستخلص أن مؤشرات الأمن الغذائي العراقي في حالة خطر حقيقي إذا لم يتم الانتباه والاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي .

وفي عام 2008 انبثقت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق وهي المبادرة الزراعية لرئيس الوزراء، والتي تحدد سقفاً زمنياً قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الزراعية، وتتضمن هذه المبادرة مجموعة من النقاط أهمها⁽²⁵⁾ :

أولاً – تزويد المزارعين في العراق بالبذور المحسنة والأسمدة والمبيدات الزراعية .

ثانياً – ضمان شراء إنتاجهم من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق وتحديد الاستيراد والتصدير بما يحقق استقرار الأسعار ويخدم الإنتاج الزراعي في العراق .

ثالثاً – تهدف المبادرة إلى دعم رجال الأعمال العراقيين بإنشاء المشاريع التنموية في القطاع الزراعي وكذلك في قطاع تصنيع المنتجات الغذائية .

رابعاً – تعطي المبادرة دوراً للقطاع الخاص في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي والمساعدة في خفض نسبة البطالة، إذ إن القطاع الزراعي هو المسؤول عن تشغيل أكثر من (40%) من القوى العاملة .

خامساً – تتضمن الخطة فتح صندوق خاص لإعطاء القروض التجارية الصغيرة وبفوائد منخفضة لتشجيع العوائل الفقيرة والمزارعين بمشاريع إنتاجية على زيادة دخلهم.

سادساً – ستمنح المبادرة الزراعية رجال الأعمال قروضاً غير محدودة لإنشاء مشاريع تنموية في القطاع الزراعي .

سابعاً – تحدد المبادرة أولويات الدولة في الاستثمارات الحكومية الضخمة في البنى التحتية للقطاع الزراعي، والتي تضم مشاريع الري والبنزلة وتنظيم الموارد المائية، وتمويل المشاريع العلمية للبحوث الزراعية، وتأسيس وحدات رقابة نوعية للمنتجات الزراعية وتفتيش ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية .

ثامناً – تم تشكيل هيئة عليا للزراعة تتألف من خبراء عراقيين في حقول التنمية الزراعية والغذائية وذات صلاحيات لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة الحيوية للقطاع الزراعي، ومن ضمن مسؤوليات هذه الهيئة هو رصد وتحليل ورفع التقارير إلى رئيس الوزراء بشأن تطبيق وتطوير سياسة الحكومة في مجال الزراعة .

تاسعاً – وستشجع المبادرة تشكيل جمعيات فلاحية على المستوى المحلي وتقوم بمهمة ارتباط بين الفلاحين من جهة وبين القطاع العام والجهاز الحكومي الاتحادي والمحلي لحماية مصالح العاملين في القطاع الزراعي .

عاشراً – ومن أجل توسيع المساحة الزراعية في العراق تهدف المبادرة إلى العمل بـ (نظام العقود) لتشجيع المزارعين الجدد من خلال تخصيص أراضي ضمن عقود مع الدولة بشرط استغلالها في إنتاج المحاصيل الزراعية .

وعلى الرغم من انبثاق هذه المبادرة إلا أن معظم غذاء العراق مستورد من الخارج فالأسواق العراقية تعتمد على ما يستورد من منتجات ومحاصيل زراعية من دول الجوار، على سبيل المثال محصول الطماطة تستورد كميات كبيرة منه من دول الجوار على الرغم من أنه يزرع في الشمال والوسط والجنوب وعلى مدار السنة وبنوعية جيدة، وكذلك التمور فالعراق يستورد التمور المعلبة من إيران والأمارات والمعروف بأن العراق مشهور بإنتاج التمور، بالإضافة إلى الألبان والاجبان الرديئة النوعية فضلاً عن انتهاء مدة صلاحيتها وغيرها من المنتجات والمحاصيل، وإن إغراق السوق بها أدى إلى عدم قدرة المزارع العراقي على منافسة تلك المنتجات والمحاصيل المستوردة ذات الأسعار المنخفضة في ظل توقف الدعم الحكومي والارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج، وبالتالي انعكس ذلك على الإنتاج الزراعي وانخفاضه إلى مستويات لم يشهدها العراق من قبل، لذلك يجب وضع خارطة جديدة لاستثمار الأراضي الزراعية في العراق على وفق دراسات فنية واقتصادية وقانونية تخدم متطلبات هذا القطاع وتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي ورفع معدلات النمو .

كما أن العراق يمتاز بمناخ متنوع وهذا يجعله ملائماً لزراعة انواع مختلفة من المحاصيل الزراعية فضلاً عن تنوع تضاريسه والتي تجعل كل منطقة مختصة بزراعة أنواع معينة، وبالتالي

يسمح المناخ العراقي المتنوع بزراعة محاصيل ذات مردودات كبيرة مثل زراعة الزيتون فإنه يستخدم لأغراض واسعة، كما يستخدم في صناعة زيت الزيتون والذي نستطيع من خلاله إنشاء مصانع لصناعة زيت الزيتون إذ يعمل ذلك على الاعتماد على الذات بدل من استيراده من الخارج كما نستطيع تصديره إلى الخارج وتحقيق عائداً منه بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المصانع تستطيع أن تمتص عدداً من العاطلين مما يقلل من البطالة، وهناك الكثير من المحاصيل التي تكون مردوداتها كبيرة لذلك يجب زراعة مثل هذه المحاصيل وعدم إهمالها لأنها تحقق عوائد كبيرة .

ومن جانب آخر إن أزمة الغذاء الماثلة أمام الأنظار توجب على العراق جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الزراعي، وذلك عن طريق تأجير الأراضي الزراعية إلى المستثمرين الأجانب مثلما يحصل اليوم في السودان والمغرب وتركيا وإن من يقوم بالاستثمارات هي دولة عربية، ومثال على ذلك هو قيام السعودية باستثمار الأراضي السودانية باعتبارها صاحبة الاحتياطي الأكبر من الموارد الزراعية الطبيعية .

وهناك مجالات واسعة للاستثمار في الزراعة العراقية، مثل زراعة محاصيل الحبوب والأعلاف وزراعة محاصيل متخصصة كالبطاطة والبنجر السكري والخضروات كما يمكن الاستثمار في بساتين النخيل والتمور وإنتاج البذور والاستثمار في صناعة الألبان والزبد والزيوت، ويمكن إنشاء محطات لتربية الحيوانات المزرعية، ويوجد الكثير من المجالات التي يمكن الاستثمار فيها ، ونستنتج من ذلك بأن العراق بلدا زراعي ويمتلك إمكانيات واسعة وكبيرة، ولكن هناك بعض التحديات التي تعرقل تقدم البلد لذلك على العراق تبني إستراتيجية الاعتماد على الذات وتوفير الغذاء من الإنتاج المحلي بالدرجة الأساس، كما يحتاج إلى استثمارات أجنبية من أجل النهوض بهذا القطاع .

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقطاع الصناعة :

أما ما يخص الصناعة فإن العراق يمتلك إمكانيات واسعة تجعله مرشحاً أن يكون دولة صناعية في ضوء الإمكانيات وهي :

أ- بناءً على حجم الاحتياطات الضخمة من النفط الخام، مما يجعله يتمتع بإمكانيات هائلة في تصنيع منتجات المشتقات النفطية .
ب- يمتلك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والتي تجعله في مقدمة البلدان في تصنيع المنتجات البتر وكيميائية .
ج- موقع العراق الجغرافي الذي يساعده على جذب أعلى الكفاءات العلمية والقدرات المتخصصة من العالم كافة .

د- يمتلك موارد بشرية كبيرة ومؤهلة علمياً .

ه- يتمتع العراق ببيئة خصبة وملائمة لإقامة الصناعات المتطورة .

و- يوجد في العراق موارد معدنية كثيرة مثل الكبريت والفوسفات والنحاس والرصاص والزنك والجبس الخام ورمل الزجاج وبكميات كثيرة وبنوعية جيدة .

ز- يتمتع بصناعات خفيفة ومتوسطة مثل الصناعات الغذائية ومواد البناء والنسيج .

فمن جانب النفط والغاز فقد اكتشف في العراق منذ أوائل القرن المنصرم، وأصبح أحد أهم مصادر الطاقة فيه ومصدر رئيساً لرفد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية . ويتمتع هذا النشاط بإمكانيات عديدة منها وجود احتياطات مثبتة ضخمة من النفط الخام والغاز ووجود ميزة تنافسية لنشاط النفط الخام والمتمثلة بانخفاض كلف الاستخراج مقارنة بالدول الأخرى المنتجة للنفط كما يتمتع بخبرة تمتد لحوالي (80) عاماً في العمليات النفطية⁽²⁶⁾، أما نشاط الصناعة التحويلية فقد حظي باهتمام كبير خلال العقود الماضية وخصصت له مبالغ كبيرة مكنته من إنشاء قاعدة صناعية واسعة شملت معظم فروع الصناعة التحويلية إلا أن الظروف التي مر بها العراق منعت من الاستمرار في تطوير هذا النشاط، ويتميز هذا النشاط بوجود الأسواق المحلية المستهلكة كما تتوفر الأيدي العاملة . أما نشاط الكهرباء فيتميز بوجود أنواع مختلفة من الوقود اللازمة لتشغيل محطات توليد الكهرباء وإن العراق اعتمد خلال الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم على

استراتيجية تهدف إلى بناء وتحديث المنظومات الكهربائية إذ تم انجاز عدداً من المحطات الحرارية لزيادة الطاقة التوليدية، كما قام العراق بإنشاء محطات توليدية في الثمانينيات لكن الحرب العراقية - الإيرانية أدت إلى عدم إكمال هذه المحطات .

وعلى الرغم مما يتمتع به العراق من إمكانيات إلا أنه يعاني من إهمال وتدهور شديد نتيجة الحروب والإرهاب، فبعد الحرب العراقية - الإيرانية دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة أملتتها ظروف الحرب على الكويت والحصار الاقتصادي والتي ألفت بظلالها على القطاع الصناعي ومنها⁽²⁷⁾:

- 1- تدمير العديد من المنشآت الصناعية للقطاع العام .
- 2- توقف معظم المنشآت الصناعية للأسباب الآتية :
 - أ- إيقاف الدعم المالي بعد منع العراق من تصدير النفط واستمرار الحال حتى احتلال العراق عام 2003 .
 - ب- الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي .
 - ج- هجرة العديد من الأطباء والمهندسين والفنيين إلى خارج العراق بسبب الأوضاع المعيشية .
 - د- إيقاف بعض المنشآت بسبب عدم وجود الأدوات الاحتياطية وبعضها الآخر بسبب عدم وجود المواد الأولية لكونها مستوردة من الخارج .

أما بعد عام 2003 فقد شهد القطاع الصناعي تدهوراً كبيراً إذ بلغت نسبة المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل (80%) وهي نسبة مرتفعة جداً ووجدت الصناعة العراقية نفسها أمام تدفق هائل من السلع الواردة من الخارج والتي تتمتع بميزات تنافسية أفضل من السلع المحلية وتباع بفارق سعري كبير الأمر الذي أدى إلى تهيمش وتعطيل الصناعات المحلية فضلاً عن الصعوبات والمشاكل الكثيرة منها عدم توفر المدن الصناعية النظامية المزودة بالخدمات الضرورية يؤثر على كلفة المنتج، فعدم توفر الكهرباء وعدم توفر شبكة مياه والطرق المعبدة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتجات وبالتالي لا يستطيع المنتج العراقي منافسة المنتج المستورد، كما أن انتشار المعامل بشكل متناثر يعيق المناولة الصناعية في إنتاج منتج معين⁽²⁸⁾ .

وتأسيساً على ذلك يجب النهوض بالقطاع الصناعي من خلال تشجيع الشركات الصناعية العالمية بفتح فروع لها في العراق من أجل تحفيز الصناعة المحلية وكسب الخبرات والتركيز على الصناعات ذات الإمكانيات التنافسية على المستوى الإقليمية والدولي وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية، بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة للصناعيين وبدون فائدة مالية كبيرة، وإنشاء المدن الصناعية وإدخال التكنولوجيا الحديثة لمواكبة التطورات ومعالجة سياسة الإغراق السلعي في القطاع الصناعي وتوفير الطاقة الكهربائية للمجمعات الصناعية لضمان استمرار عملها من خلال بناء محطات كهرباء قربها، كما يجب توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو هذا القطاع من أجل النهوض به وتطويره .

وهناك مجالات واسعة للاستثمار في الصناعة العراقية منها إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة الشمسية فالعراق يمتاز بوجود مساحات من أجل نصب هذه المحطات بالإضافة إلى توفير اليد العاملة، إذ إن وجود مثل هذه الفرص الاستثمارية تعمل على تغطية احتياجات كثيرة من نشاط الكهرباء ولمختلف أنواع الاستهلاك، كما يمكن الاستثمار في صناعة السيارات فالعراق يمتلك مؤهلات وإمكانيات تجعله من الدول المصنعة للسيارات، فهذا المشروع يجعل العراق مصنعاً للسيارات بدل من استيرادها من الخارج، بالإضافة إلى تحقيق مورد مالي للبلد فضلاً عن توفير وظائف وفرص عمل وهناك العديد من المجالات الصناعية التي يمكن الاستثمار فيها والتي تساعد في دفع عملية التنمية الصناعية .

ومن هذا يتبين بأن العراق يمتلك مقومات وإمكانيات واسعة، ولكن بحاجة إلى صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية خلال السنوات المقبلة تعتمد على مستويات وإمكانيات العراق

الاقتصادية بالدرجة الأساس من أجل أحداث قفزة صناعية تؤدي إلى رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات

- 1- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل مصادر التمويل في التوجه العالمي لاستقطابه من جميع الدول سواء أكانت المتقدمة أم النامية ، ونلمس ذلك من التزايد السنوي للتشريعات والقوانين التي تتخذها الدول المختلفة لجذبها إلى اقتصادها .
- 2- إن تنوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعطي خيارات أمام الدول النامية بشكل خاص للاستفادة من هذا التنوع فهناك الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية التي تمتاز بها هذه الدول وفي نسبة ما ترغب به الشركات الأجنبية إلى جانب الأنواع الأخرى التي لا تحظى بالأهمية نفسها من قبل هذه الشركات .
- 3- أن العراق ليس بحاجة الأموال الأجنبية بقدر حاجته إلى الخبرات الأجنبية المتطورة بعد انقطاع عن العالم الخارجي بسبب الحروب والعقوبات الدولية .
- 4- بعد عام 2003 وتغير الظروف التي كان يعيشها العراق قبل ذلك وما تلى من تبني الدستور العراقي الجديد عام 2005 أصدرت الحكومات المتعاقبة في العراق العديد من القوانين والتشريعات في مجال تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي مقدمة ذلك قانون 13 لعام 2006 .
- 5- إن العراق لديه إمكانيات كبيرة في قطاع الزراعة والتي خسرت الكثير من كوادرها قبل عام 2003 وما بعده ، كذلك تبين إن قطاع الصناعة كان يسد العديد من الحاجات للمجتمع العراق هو الآخر تعرض إلى الإهمال والتدهور .

التوصيات

- 1- العمل على تطوير وتصحيح القوانين والتشريعات الاستثمارية بشكل دوري في العراق بالشكل الذي يشجع المستثمر الأجنبي القدوم إلى العراق بالخبرات الحديثة.
- 2- توحيد الرؤى السياسية لجميع الأطراف المشتركة بالعملية السياسية ، فالاعتقاد السائد أن انعدام هذه الرؤى أحدى مسببات التأخير وعدم إنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية .
- 3- لاشك أن التصدي إلى ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، التي عطلت الفرصة المتاحة للعراق للبناء والأعمار بعد توفر المصادر المالية الجيدة من ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة حجم الصادرات النفطية ، سيؤدي إلى انشاء بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق .
- 4- الاهتمام بالأنواع الأخرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا يتم التركيز فقط على الأنواع الباحثة عن الثروات الطبيعية ، فالعراق زاخر بالثروة البشرية التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمار في مجال التعليم والتدريب المهني .
- 5- إعطاء أهمية قصوى للزراعة بكل مفاصلها النباتية والحيوانية ، فقد أثبتت الأعوام ما بعد 2003 الحاجة المتزايدة إلى الغذاء بشكل عام وذلك تجنباً لمخاطر الأمن الغذائي .

هوامش البحث

(1) UNCATED: World Investment Report 2004, the shift toward services, Geneva and New York , 2004 , p. 345 .

(2) Silivio Coutessi and Ariel Weinberger, "Foreign Direct Investment, Productiving and Country Growth: An Overview", March/April, 2009, p. 63. <http://www.research.Sttouisfed.org>

(3) Roberto A. Santis , Robert Anderton and Alexander Hijzen , "The Determinants of Euro Area Fdi to the United States : The Knowledge – Capital – Tobin's Qframework" , April , 2004 , No . 329 , p. 10 . <http://www.ecb.europa.eu>

- (4) د. موفق أحمد وحلا سامي ، الاستثمار الأجنبي وأثره على البيئة الاقتصادية (نظرية تقويمية)، مجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد (80) ، 2010 ، ص 139 .
- (5) Mahnaz Malik , "Definition of Investment in International Investment Agreements" , August , 2009 , p. 2 . <http://www.iisd.org>
- (6) د. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 100 - 109 .
- (7) محمد السيد سعيد ، الشركات المتعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1978 ، ص 146 .
- (8) بدر العتيبي، الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الواقع والتحديات، انترنت : [http://www.thegulfbiz.com\(2013/4/25\)](http://www.thegulfbiz.com(2013/4/25))
- (9) خضير إبراهيم، العراق ودول الجوار الإقليمي دور العراق كعامل توازن، ص 174 ، انترنت : [http://www.iasj.net\(2013/5/28\)](http://www.iasj.net(2013/5/28))
- (10) حكيم بن جروة ومحمد بن حوحو ، تسويق العلاقات من خلال الزيون مصدر لتحقيق المنافسة واكتساب ميزة تنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، انترنت : [http://www.labocolloque5.voila.net\(2013/8/12\)](http://www.labocolloque5.voila.net(2013/8/12))
- (11) إيهاب عباس محمد الفيصل، القطاع النفطي العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية (رؤية مستقبلية)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص 71 .
- (12) ناجي مزهر عبد الرحمن وهادي عبد الازيرج، الصناعة النفطية في العراق ، مطبعة العدالة ، بغداد، 2009 ، ص 86 .
- (13) الملا أبو بكر، مميزات النفط العراقي ، انترنت : <http://www.alitthad.com>
- (14) Krysstal : USA : Why Iraq Real Reason , at [http://www.krysstal.com\(2/2/2009\)](http://www.krysstal.com(2/2/2009))
- (15) عبد الستار عبد الجبار، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (85)، السنة الثالثة والثلاثون، جامعة المستنصرية، 2010، ص 305 .
- * مقدار الاحتياطي النفطي، الطاقة الاستخراجية، كلف الاستخراج، حجم السكان، الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .
- (16) إيهاب عباس محمد الفيصل، مصدر سابق ، ص 164 .
- (17) العراق يقلق الدول الخليجية والإقليمية بتغيير المراتب والحصص في منظمة أوبك، انترنت : [http://www.alnajafnews.net\(2013/5/24\)](http://www.alnajafnews.net(2013/5/24))
- (18) OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna , Austria , 2009 , P. 22 .
- (19) د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، مطابع جامعة الموصل (دون تاريخ)، ص 202.
- (20) جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي (المفاهيم والتطبيقات)، ترجمة د. كامل سلمان العاني مراجعة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 394 .
- (21) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014)، 2009 ، ص 68 .
- (22) جمهورية العراق، وزارة الزراعة، ورقة عمل وزارة الزراعة (واقع القطاع الزراعي في العراق وسبل النهوض)، مقدمة إلى المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ندوة عن (القطاع الزراعي: تقييم الواقع وتنميته)، بغداد، 2012 .
- (23) ابراهيم توهامي، استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2012 ، ص 332 .
- (24) الواقع الزراعي والأمن الغذائي في العراق، دار بابل للدراسات والأعلام، انترنت: <http://www.saotaliassar.org>
- (25) رئيس الوزراء السيد نوري المالكي يطلق خطة التنمية في القطاع الزراعي (انترنت): [http://www.burathanews.com\(2013/5/8\)](http://www.burathanews.com(2013/5/8))
- (26) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014)، 2009 ، ص 81 .
- (27) بلاس جميل خلف، واقع القطاع الصناعي في العراق، انترنت:
- [http://www.baghdadchamber.com\(2013/7/2\)](http://www.baghdadchamber.com(2013/7/2))
- (28) حسين الدبوس، الصناعات العراقية والتحديات الراهنة، انترنت: [http://www.shafaaq.com\(2013/7/6\)](http://www.shafaaq.com(2013/7/6))